اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

صمام أمان لضمان نجاح العمليات الانتخابية

● بعد تحقيق الوحدة المباركة في الـ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م ، وقيام النظام السياسي في ظل التعددية السياسية والحزبية وفتح المجال أمام الأحزاب والتنظيمات السياسية للمشاركة والمنافسة في صنع ملامح الوجه الجديد للجمهورية اليمنية عبر انتخابات حرة ونزيهة تضمن الوصول للحكم وفق نظام ديمقراطي رأت فيه كل القوى الوطنية المخلصة والناضجة خلاصاً من نظام الحزب الواحد ونظام التوريث المستبد وهيمنة القوى الاستعمارية الحاقدة ، وخياراً إستراتيجياً لايمكن الرجوع عنه أو المساومة عليه شأن اليمن بذلك شأن كل الدول التي آمنت بالحرية والديمقراطية والتعددية السياسية تمهيداً للوصول إلى هرم السلطة الذي أصبح متاحاً للجميع عبر الاقتراع الحر والمباشر وبما تؤسسه كل القوى الوطنية الفاعلة لنفسها من قاعدة جماهيرية وثقة تؤهلها لنيل هذا الاستحقاق.

وبعد قيام الجمهورية اليمنية تم إنشاء اللجنة العليا للانتخابات كهيئة دستورية مستقلة ومحايدة.. وحرص المشرع على النص عليها في صلب الدستور وحدد وظيفتها وعملها بموجب قانون الانتخابات الذي نظم وفسر كافة مهامها وإختصاصاتها وأضفى عليها شرف الاستقلالية التامة والحياد وعدم التبعية لأي جهة والتفرد في اتخاذ القرار بكل حيادية .. كل ذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية والوضوح وحتى تكون أعمالها وقراراتها بعيد عن أي سلطة أو ضغوط قد تمارس عليها أو على قراراتها من قبل الغير.

وبالفعل باشرت اللجنة العليا مهامها وأعمالها منذ إنشائها بموجب ما منحها الدستور والقانون من صلاحيات وخلال العقد المنصرم نفذت اللجنة العليا للانتخابات العديد من العمليات الانتخابية التي نجحت في إدارتها والاشراف عليها بدءاً من القيد والتسجيل عام ٩٣م والانتخابات النيابية في العام نفسه والقيد والتسجيل عام ٩٦م ومروراً بإنتخابات ٩٧م وإنتخابات رئيس الجمهورية، التي أجريت لأول مرة في اليمن عام ٩٩م وكذا إجراء الانتخابات المحلية عام ٢٠٠١م متزامنة مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية وانتهاء بالانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت لثالث مرة في العام ٢٠٠٣م .

والتي كانت بمثابة السقف الذي أكمل البناء الديمقراطي لكافة العمليات الانتخابية التي أجريت والتي تعززت وترسخت شيئاً فشيئاً من خلال الممارسة الديمقراطية والوعي الذي تحلى به أبناء هذا الوطن وأثبتوا للعالم أجمع أنهم قادرون على التعاطي والاستيعاب لكل المتغيرات التي تدور من حولهم حتى صارت تجربتهم محط اهتمام وإعجاب وتقدير العالم ، كما أنها أصبحت تجربة يحتذى بها ونموذجاً حياً يستفاد منه .

أنيس محمود السريحي*

إلاّ أن كل هذه النجاحات التي ذكرنا بعضاً منها والتي شهد لها العدو قبل الصديق والبعيد قبل القريب، لم تشفع للجنة العليا أمام الهجمات الشرسة والتهكمات والإستفزازات التي تمارس عليها قبل البدء في أي عملية تنفذها اللجنة العليا من قبل بعض الكتل والأحزاب السياسية، التي تحاول في كل مرة أن تجرد اللجنة العليا من كل القيم والأهداف والمبادئ السامية التي أنشأت من أجلها وذلك لأغراض شخصية وحزبية بحتة.. لها أبعادها الداخلية والخارجية متجاهلين بذلك كل الإيجابيات الملموسة التي تحققت لصالح الوطن ، وبدلاً من تحكيم لغة المنطق والعقل يصر البعض وبقوة على أن يجعل من كل استحقاق انتخابي قادم متنفساً لبث أفكار وآراء هدامة لاتخدم العمل الديمقراطي ولا مصلحة الوطن – وإظهار الخوف الموسمي – على مصلحة الوطن والمزايدة عليه والدخول باللجنة العليا في صراعات وخلافات لا ناقة لها فيها ولا جمل، وذلك لإرباكها عن أداء الواجب الذي أنشأت من أجله وتصويرها عبر وسائل إعلامهم وكأنها طرفاً رئيسياً في النزاع الدائر والذي جاء نتيجة فشل تلك القوى وعجزها عن حشد قاعدة جماهيرية توصلهم إلى أهدافهم التي يسعون لتحقيقها ، فانبروا يهاجمون اللجنة العليا للانتخابات ويكيلون لها التهم جزافاً دون أن يكون لديهم الجرأة والشجاعة الكافية لمقاضاتها أمام القضاء ولم يجرؤا على سلوك طريق الدستور والقانون والاحتكام لإرادة الأمة لإثبات صحة ما يدعون، ولأنهم يعلمون علم اليقين أنهم سائرون في طريق التضليل والخداع ودغدغة عواطف البسطاء الذين ملوا طرقهم وأساليبهم في التعامل مع قضايا الوطن، فلم يكن أمامهم إلا اللجوء إلى تلك الأساليب والطرق غير الشرعية لتحقيق أهدافهم .

ومع ذلك ومهما فعلوا فإنهم لن يستطيعوا أن يغيروا من الواقع شيئاً ومحاولاتهم البائسة ستبوء بالفشل ، فالحقيقة ساطعة سطوع الشمس في رابعة النهار ولن يستطيعوا أن يحجبوا ضوءها بغربال التضليل والكذب.. وغداً لناظره قريب.

رئيس قسم الحفظ الآلي والبيانات

الشريف .. والبيت الديمقراطي

بقلم / حسن عبدالرحمن العطاس*

● لا يخفى على أحد المسؤولية الملقاة على رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، وليست بمزايدة قول الحق لهذا الرجل الذي يبذل جهوداً جبارة بالتعاون مع بقية أعضاء اللجنة العليا لإنجاح المرحلة القادمة مراجعة جداول الناخبين والاستعدادات الجارية لإجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠٠٦م ولا ننسى مابذله وما وساهم هذا الرجل به في تطوير البيت الديمقراطي اليمني حيث أصر على توفير مبنى مستقلاً للجنة العليا ، وإدخال أحدث الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية لتطوير عمل اللجنة ومواكبة كل جديد ، فالديمقراطية الحديثة تبنى بالطرق العلمية والتكنولوجية المتطورة فلم يبخل بها نقل اللجنة من العصر اليدوي إلى العصر الآلي فلا تخلو أي ادارة من ادارات اللجنة من أحدث أجهزة الكمبيوتر ، كما قام بإنشاءفروع للجنة العليا في معظم محافظات الجمهورية ، ودعم ووثق علاقات اللجنة العليا مع الدول والمنظمات المحلية والدولية، مدركاً أهمية مشاركة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مجالي الرقابة الانتخابية والتوعية الانتخابية، وكرس جهوده من أجل إعطاء صورة حقيقية وحضارية للديمقراطية اليمنية ومنها إنشاء أول إدارة عامة تهتم بشئون المرأة كون المرأة شريك للرجل لبناء وتطوير المجتمع سياسياً وديمقراطياً.

ولم يقم بإحتكار أعمال اللجنة والانفراد بها، بل أعطى كل قطاع من قطاعات اللجنة الصلاحيات المطلقة، وإرساء جو من التعاون والتفاهم بين أعضائها إدراكا منه أن نجاح اللجنة لا يؤسس إلا بالمشاركة الجماعية.

ولقد دعمت القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية كل الجهود التي يبذلها رئيس اللجنة من أجل تطوير العملية الديمقراطية وإرساء التداول السلمي للسلطة سواءً كان دعماً مادياً أو فنياً أو معنوياً.. فيكفينا فخراً وأعتزازاً أن يكون لليمن في عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح سجلاً إلكترونياً للناخبين والناخبات.

ولا أحد ينكر الجهود الذي يبذلها رئيس اللجنة العليا ويصر عليها ويصر عليها بمشاركة جميع الأحزاب السياسية في مرحلة تسجيل وتعديل جداول الناخبين فهو لا يكل ولا يمل من إصراره على أهمية مشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية والمدنية في تسجيل وتعديل جداول الناخبين من أجل أن تكون مرحلة الجميع وليست مرحلة اللجنة العليا وحدها فهذه المرحلة تتطلب بذل الجهود الصادقة والفعالة من قبل الأحزاب لإنجاحها فعلى الجميع التركيز الأساسي على اجتذاب الناخبين والناخبات وحثهم على قيد أسمائهم والابتعاد عن الحرب الإعلامية التي تشنها بعض الأحزاب على اللجنة العليا فكل يمني غيور هو مسئول عن العملية الديمقراطية.■

*مدير إدارة التوثيق الانتخابي

تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات ..

اللجنة العليا للانتخابات تناقش

١٦٥٠ عضواً في قوام اللجان الرجالية و ٢٩٩٥ عضواً في قوام اللجان النسائية على مستوى المديريات.

وقد كلفت اللجنة العليا وزارة الخدمة المدنية وفروع مكاتبها بالمحافظات بموافاتها بأسماء المشاركين في لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين من طالبي التوظيف لديها لتغطية العجز شريطة أن تكون مشاركتهم مضمونة ووفقاً للشروط القانونية والمعايير الفنية التي حددتها اللجنة العليا للانتخابات ، على أن يتم إرفاق كشوفات الاحتياط بنسبة ٢٠ بالمائة على مستوى كل مديرية في حالة الغياب وموافاة اللجنة العليا للانتخابات بالكشوفات النهائية بالمشاركين في مدة أقصاها اليوم السبت.

في مؤتمر صحفي

العليا للانتخابات والاستفتاء رئيس قطاع الشؤون القانونية والافتاء أن اللجنة تسير في تنفيذها لعملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين وفقاً للمدة الزمنية المحددة في القانون والتي تقتضي من اللجنة أن تبدأ اجراءاتها لمراجعة جداول الناخبين قبل ستة أشهر على الأقل من صدور قرار الدعوة لاجراء أية انتخابات عامة أو استفتاء ، وقال شجاع الدين في المؤتمر الصحفي أن اللجنة أقرت برنامجها الزمني لمراجعة وتعديل جداول الناخبين في يناير الماضي، وشرعت بالفعل منذ ذلك الحين في الاجراءات العملية لتنفيذ مراجعة وتعديل جداول الناخبين وتجهيز المستلزمات الخاصة بهذه العملية، وقامت بطباعة كافة الأدلة واللوائح الناظمة لها.. مؤكدا أنه لا يوجد هناك أي تداخل بين المدة الزمنية لمرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ومرحلة الترشيح سواء للانتخابات المحلية، أو للانتخابات الرئاسية التي يبدأ احتساب المدة الزمنية لها من تاريخ موافاة هيئة رئاسة مجلس النواب للجنة العليا للانتخابات بأسماء المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية..■

الشريف يدعو

وبقية المنظمات الدولية المعنية بالشأن الانتخابي، إلى المشاركة في الإطلاع والرقابة على سير عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين والانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م، وكذا مجمل الفعاليات الانتخابية المقبلة في اليمن..

ومن جانبه أشاد القائم بأعمال المفوضية الأوروبية في صنعاء بالتجربة الديمقراطية في اليمن، وأداء اللجنة العليا للانتخابات في إدارة وتنظيم العمليات الانتخابية السابقة التي وصفها بأنها كانت نزيهة وعادلة..■

صحيفة أسبوعية متخصصة تصدر
عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

تعنى بالتوعية الانتخابية المستدامة والتثقيف الديمقراطي

مدير التحرير/ توفيق الجندي
الصف والاخراج/ مكتب بياض الثلج للدعاية والاعلان

العنوان : شارع بغداد – مقر اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.
تلفون :٤٠٢٦٨٤-٢٠٩٥٤٢-٢٠٢٣٤٥
فاكس :- ٢٠٧٥٧٢- صندوق البريد : (١٥٤٩١)
البريد الإلكتروني : scer@y. net. ye
الموقع على الانترنت : www .scer. org . ye
المراسلات باسم رئيس التحرير .

الاراء المنشورة بالصحيفة لاتعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة